ماذا يخسر الزيدي من الاشتراكية؟

سمير عادل

ليست هذه المرة الأولى التي يجري فيها التهجم على الشيوعية تارةً وعلى الاشتراكية تارةً أخرى. فقد سبق رئيس الوزراء العراقي الحالي علي الزيدي في تصريحه حول برنامجه الاقتصادي، والذي كان مفاده ضرورة مغادرة العقلية الاشتراكية، سلفُه المستشار الاقتصادي لمصطفى الكاظمي عندما قُدِّمت ما سُمِّي بالورقة البيضاء، التي تُعد الإطار الاقتصادي لتصريح الزيدي. وحينها أيضًا قال إن القطاع الاشتراكي الذي كان سائدًا في عهد النظام البعثي يجب إلغاؤه. وقبل ذلك كانت هناك كلمة لنوري المالكي بمناسبة ذكرى اغتيال محمد باقر الصدر، قال فيها إن تأسيس حزب الدعوة جاء لمواجهة الشيوعية والتصدي لها.

وجميع الشخصيات الثلاث تمثل أطيافًا من التيارات البرجوازية الليبرالية والإسلامية والقومية، وقد أراد كل واحد منها أن يدلي بدلوه ضد الاشتراكية والشيوعية؛ مرةً بصيغة سياسية، وأخرى اقتصادية، وثالثة اجتماعية. وهذا يدل على أن هناك ما يرعب هذه التيارات من شبح الاشتراكية والشيوعية في العراق.

ولكن كي لا نقع في فخ المبالغة، ولا نوهم القارئ، نقول - وللأسف الشديد - إن الاشتراكية والشيوعية، كتيار سياسي واجتماعي وفكري، هما من أضعف التيارات في المجتمع. بيد أن الوجه الآخر للحقيقة هو أن البرجوازية التي تمثلها الشخصيات آنفة الذكر تمتلك حاسة شم قوية، وبغريزتها الطبقية تتحسس خطر الاشتراكية عليها، لا من الجانب السياسي أو الفكري، بل من الجانب الاجتماعي. وهنا يجب التوقف للإجابة عن السؤال الوارد في عنوان هذا المقال.

إن حصر عجز الطبقة البرجوازية على تدوير رأسمالها، وفشلها في القضاء على تشرذمها السياسي من أجل خلق حالة من الاستقرار السياسي والأمني وتحويل العراق إلى بيئة آمنة لقدوم رأس المال واستثماره، بوجود "العقلية الاشتراكية" كما يقول الزيدي، أو كما عبّر عنه المستشار الاقتصادي لحكومة الكاظمي بقوله إن المواطن العراقي تعوّد على عدم دفع مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة في العهود السابقة، إنما هو اعتراف صارخ بأن هذه الطبقة مخلصة للمؤسسات الرأسمالية العالمية، سعيًا للحصول على دعمها ومساندتها والترويج للسوق العراقية بعمالة رخيصة وشروط عمل قاسية لزيادة أرباح الطبقة التي ينتمي إليها الكاظمي والمالكي والزيدي.

بعد غزو العراق واحتلاله عام 2003، جرى تعيين مستشارين أمريكيين في كل وزارة من أجل إعداد مؤسساتها للبيع في سوق الخردة. وخلال سنوات الاحتلال، ورغم المساعي الحثيثة لهؤلاء المستشارين، فشلوا في إنجاز ما كُلِّفوا به. وكان مشروع قانون النفط والغاز، وقانون بيع قطاع الطاقة الكهربائية الذي مُرِّر في غفلة من الزمن وفي ظلمة الليل داخل البرلمان، وبتعتيم إعلامي كبير لم يُعرف عنه إلا بعد تمريره، واحدًا من الخطط الرامية إلى تصفية المؤسسات الحكومية.

أي إن تصفية "العقلية الاشتراكية" التي جاءت في الورقة البيضاء، وفي مساعٍ قديمة لنوري المالكي خلال ولايته الثانية عندما قرر مجلس الوزراء، عشية انتفاضة شباط 2011، إلغاء البطاقة التموينية ثم تراجع عن القرار بعد اشتعال الانتفاضة ضد الفساد والفقر والبطالة، ليست أمرًا جديدًا. وحتى إبقاء قانون تسمية العمال في القطاع الحكومي بالموظفين، ومنع كل أشكال التنظيم والإضراب والتظاهر، هو جزء من مسعى البرجوازية العراقية لسلب المكتسبات النضالية للعمال والحيلولة دون أي تحرك عمالي في حال جرت عمليات الاستحواذ والتصفية للقطاعات الحكومية وفرض شروط عمل تتناسب مع متطلبات استثمار رأس الماء، التي تعني زيادة ساعات العمل وتقليل الأجور وسلب حق السكن والضمان الاجتماعي

والصحي والطرد التعسفي.. الخ واذا ما تمتع العمال في العهود السابقة وتحديدا خلال فترة النظام البعثي بما سماها الزيدي ب"العقلية الاشتراكية"، فهي كانت نتاج نضالات الطبقة العاملة خلال نصف قرن من الزمن-التي اجدر بالزيدي وغيره من حديثي النعمة من الطبقة البرجوازية الحالية الذين اغتنموا بعد الغزو والاحتلال الاطلاع عليه-، ولم تمت لا من قريب ولا من بعيد باية صلة بالاشتراكية.

وبرأينا، فإن الزيدي في تصريحاته حول الاشتراكية كان يوجه رسالتين في آن واحد: الأولى مخاطبة المؤسسات المالية الرأسمالية العالمية، كما أشرنا، على غرار سلفه الكاظمي، لتشجيع الاستثمار؛ والثانية محاولة إبعاد الجماعة التي عينته عن مسؤولية الإفقار والبطالة والجوع والفساد الذي تسببوا به لجماهير العمال والكادحين في العراق.

والزيدي يدرك أكثر من غيره، وهو صاحب بنك الجنوب الإسلامي وشركة أويس، وتُقدَّر ثروته بما بين خمسة وسبعة مليارات دولار، فضلًا عن امتلاكه أسهمًا في شركة المهندس التابعة لتمويل المليشيات المدعومة من النفوذ الإيراني، نقول يدرك ان الاشتراكية تضعه على الرف كما هو يحاول وضع مستقبل واماني العمال والموظفين والعاطلين عن العمل والنساء من اجل المساواة والرفاه على الرف. ومن المؤكد أن الزيدي، شأنه شأن دونالد ترامب الرئيس الأمريكي الذي وافق على تعيينه، يكره الاشتراكية بكل أنواعها. فترامب الذي سعى إلى إلغاء قانون الرعاية الصحية (أوباما كير) الذي يوفر الدعم الصحي للشرائح الاجتماعية الدنيا التي تعيش تحت خط الفقر، ويحارب التعليم المجاني، يصف المطالبين بهذين الحقين بأنهم اشتراكيون وشيوعيون.

ما نريد قوله هو أن الاشتراكية بالنسبة للزيدي، على الصعيد الاقتصادي، تعني أن يحصل كل عامل على حاجته بحسب طاقته، وان كل عاطل عن العمل له ضمان بطالة بما يتناسب مع القدرة الشرائية، وان هناك ضمان صحي لكل افراد المجتمع والتعليم الدراسي بجميع مراحله مجانيا. أي بعبارة اخرى أن عليه تقديم تنازلات من أرباح الشركات التي يملكها او التي تسعى الاشتراكية على تأميمها لصالح الطبقة العاملة التي تدير دفة المجتمع اقتصاديا. وعلى الصعيد السياسي تعني وجود هوية واحدة للبشر في العراق هي الهوية الإنسانية، بلا تمييز قومي أو طائفي أو ديني. وهذا يسد الطريق أمام الزيدي لأن يكون رئيسًا للوزراء بحصة طائفية، ويعني إنهاء المحاصصة السياسية. كما توفر الاشتراكية المناخ لإطلاق الحريات السياسية وحرية التعبير، الذي يعبد الطريق لطرح السؤال عليه: من أين لك هذا؟ وهو سؤال غالبًا ما يُواجَه صاحبه بقضايا كيدية.

أما على الصعيد الاجتماعي، وتعني الاشتراكية إقرار المساواة بين المرأة والرجل، وإلغاء الهوية الدينية للدولة، وتعزيز مشاركة المرأة في الساحة النضالية، بما يزيد من القوة الجماهيرية القادرة على انتزاع الحقوق والمطالب، وهو ما يعني في نهاية المطاف أن الزيدي لن يستطيع الاستحواذ على حصة النساء من ثمار عملهن ومكانتهن الاجتماعية.

إن الاشتراكية تضع نهاية سياسية ومالية ليس للزيدي وحده، بل للطبقة البرجوازية بأكملها، وبمختلف تياراتها التي نصبته رئيسًا للوزراء في غفلة من الزمن العراقي المر.

وأخيرا، إن جوهر الهجوم على الاشتراكية لا يكمن في حجم حضورها السياسي الراهن، بل في استمرار الأفكار التي ترتبط بها: المساواة، والحرية، والرفاه الإنساني. فهذه القيم ما تزال قادرة على استقطاب تطلعات قطاعات واسعة من الناس، حتى في الفترات التي يضعف فيها التنظيم السياسي الذي يرفع رايتها.

ولهذا السبب تحديدًا تستمر الاشتراكية في إثارة القلق لدى القوى المستفيدة من النظام القائم، لأنها تمثل، قبل أي شيء آخر، تصورًا مختلفًا للمجتمع ولتوزيع السلطة والثروة، وتطرح بديلًا يقوم على المساواة والعدالة بدل الامتيازات والاحتكارات الطبقية.

الحجاب في إيران والمدونة الجعفرية في العراق: إخضاع المجال الشخصي للسلطة الدينية للدولة

ناديو محمود

شكلت الحقوق المدنية للمرأة أحد الميادين الأساسية التي عرّفت الدولة الإسلامية نفسها من خلالها في إيران، كما أصبحت ساحة مركزية لمشروع الأحزاب الإسلامية الحاكمة في العراق. ففي البلدين لم تكتفِ السلطة بإدارة المجتمع، بل سعت إلى إعادة تشكيله، وكانت المرأة وحقوقها في مقدمة ميادين هذا المشروع. ويتجلى ذلك في الحجاب الإجباري في الجمهورية الإسلامية في إيران منذ عام 1979، وفي تعديل قانون الأحوال الشخصية باتجاه مدونة شيعية في العراق بعد عام 2003.

فبعد سقوط نظام الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية، وبعد أسابيع من اندلاع الثورة، بدأت السلطة الجديدة، انذاك، حملة تدريجية ومنظمة لفرض الحجاب الإجباري، بدأ ذلك بفرضه على موظفات الدولة، ثم امتد إلى الفضاءات العامة، قبل أن يتحول تدريجياً إلى قانون رسمي للدولة. ورغم أن الحجاب لم يكن غريبًا عن المجتمع الإيراني، حيث المجتمع الايراني مجتمعًا مسلمًا ذو أغلبية شيعية تاريخية، فإنّه لم يكن إلزاميًا، ولم يكن سلوك النساء خاضعًا لرقابة الدولة بالشكل الذي أصبح لاحقًا. لذلك مثّل فرضه بالقوة والقانون تحولًا جذريًا في علاقة الدولة بالمجال الخاص، إذ انتقل من كونه خيارًا شخصيًا إلى رمز سياسي للدولة الجديدة وعلامة على هويتها الإسلامية.

أما في العراق، فإن المشروع الإسلامي الشيعي لم يتخذ الشكل نفسه الذي اتخذه في إيران. فإذا كان الحجاب الإجباري هو العلامة البارزة في الحالة الإيرانية، فإن قانون الأحوال الشخصية أصبح الساحة الأساسية التي سعت من خلالها الأحزاب الإسلامية إلى إعادة تعريف علاقة الدولة بالمجتمع. فبعد أشهر قليلة من اسقاط النظام عام 2003، بدأت هذه الأحزاب محاولات متكررة لإلغاء أو تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959، واستمرت هذه المحاولات على مدى سنوات، إلى أن نجحت في تمرير تعديلات وتشريعات مهّدت لظهور ما بات يُعرف بالمدونة الشرعية في 2025.

بشكل عام، لم تأتِ هذه المدونة بممارسات لم يعرفها المجتمع العراقي من قبل، إذ إن زواج القاصرات وتعدد الزوجات والزواج خارج المحاكم كانت ممارسات موجودة فعليًا، رغم أن قانون 188 كان يضع عليها قيودًا قانونية. غير أن التعديلات الجديدة منحت غطاءً قانونيًا أوسع لهذه الممارسات، ورسّخت أحكامًا أخرى تمس حقوق النساء والأطفال بشكل مباشر.

وكما أثار فرض الحجاب الإجباري موجات احتجاج واسعة بين النساء في إيران، بلغت ذروتها في انتفاضة مهسا أميني، وعلى نحو مشابه، شهد العراق احتجاجات واعتراضات متواصلة ضد تعديل قانون الأحوال الشخصية والمدونة الشرعية، كان من أبرزها تجمع نسوي في ساحة الفردوس يوم السادس من حزيران، نظمته نساء أطلقن على أنفسهن اسم "الشيعيات الجعفريات"، واعتبرن أن القانون لا يمثل مصالح النساء والأمهات، ورفضن تقديمه بوصفه تعبيرًا عن إرادة جميع النساء الشيعيات. كذلك ظهرت مقاومة الامهات لهذه المدونة عبر الانتقال الى اقليم كردستان، ونقل محاكم الاحوال الشخصية الى هناك، حيث لا تطبق المدونة في كردستان.

لقد تم " تعديل" قانون الأحوال الشخصية رقم 188 رغم انه كان مستندًا أصلًا إلى الفقه الإسلامي بمذاهبه المختلفة، إلا أن الأحزاب الإسلامية الشيعية أصرت على إعادة صياغته بما يمنحه موقعًا مرجعيًا في تنظيم قضايا الأحوال الشخصية. كما أن الفقه الشيعي التقليدي يقوم على أن المكلف يقلد مرجعه الديني في شؤونه الدينية والشرعية، أي أن العلاقة الأساسية هي بين الفرد ومرجعه، لا بين الفرد ودولة تفرض عليه فقهاً معيناً. غير أن هذه الأحزاب تجاوزت هذا المبدأ عندما عملت على تحويل اجتهادات فقهية محددة إلى قوانين ملزمة لجميع المواطنين، لتنتقل من منطق الالتزام الديني الطوعي إلى فرض هوية مذهبية عبر مؤسسات الدولة.

كما لم يكن الحجاب الإجباري مجرد مسألة دينية في ايران،فأن اختيار الأحوال الشخصية لم يكن أمرًا عرضيًا، إذ إن المجال المرتبط بالمرأة والأسرة يُعد من أكثر المجالات قدرة على إظهار سلطة الدولة في الحياة اليومية وأداة ضمن عملية أوسع لتأسيس سلطة سياسية تسعى إلى تحويل رؤيتها الأيديولوجية إلى نظام اجتماعي ملموس. فمن خلال تنظيم جسد المرأة، أعادت الدولة تعريف حدود المجال العام والخاص، وأكدت أن الهوية الدينية ليست مجرد اعتقاد فردي بل أساس لتنظيم المجتمع.

فعندما تفرض الدولة شكل اللباس أو تنظم الزواج والطلاق والحضانة وفق رؤيتها الأيديولوجية، فإنها لا تكتفي بتعديل القانون، بل تعيد رسم حدود السلطة داخل المجتمع نفسه. فالدولة تستطيع أن تعلن هويتها عبر الدستور أو العلم، لكنها لا تفرض حضورها اليومي إلا من خلال التحكم في تفاصيل الحياة الخاصة للأفراد. ولهذا أصبحت المرأة والأسرة من أهم ميادين إنتاج السلطة الدينية الحديثة.

وهكذا، لم يكن الصراع في إيران والعراق صراعًا قانونيًا فقط، بل صراعًا حول حدود سلطة الدولة وحقها في التدخل في المجال الخاص. وقد أرادت هذه السلطة أن تجعل من الحجاب أو الأحوال الشخصية وسيلة لترسيخ هويتها الدينية وإظهار قدرتها على إعادة تشكيل المجتمع. غير أن المجال الذي اختارته لفرض سلطتها تحَوّل في الحالتين إلى مساحة مقاومة. فحين تتدخل الدولة في تفاصيل الحياة الخاصة، يتحول المجال الشخصي نفسه إلى مجال سياسي، وتصبح معركة الدفاع عن الحقوق الفردية جزءًا من صراع أوسع حول طبيعة الدولة وحدود سلطتها على المجتمع.

الاتفاق الأمريكي - الإيراني: تسوية حكومية لا سلام للشعوب

حسام عبد الحسين

قد يبدو الاتفاق الأخير بين واشنطن وطهران خطوة نحو السلام كما يروج الاعلام، لكن الحقيقة تقود الى استنتاج آخر تماما.

إن الصراع بين أمريكا والجمهورية الإسلامية ليس صراع خير ضد شر، بل صراع قوى تسعى كل منها لتعزيز مصالحها. التهدئة لم تأتِ انتصارًا للشعوب، بل لأن الطرفين وجدا أن استمرار الحرب صار أكثر كلفة من التسوية. الصراع لم ينته، بل انتقل من الميدان العسكري الى طاولة المساومة.

ولا يمكن فهم هذا الاتفاق بمعزل عن الصراع العالمي الأوسع. فإيران تمثل حلقة مركزية في مشروع الحزام والطريق الصيني، وممراً حيوياً للطاقة عبر مضيق هرمز. لذلك فأن أي حرب واسعة على إيران لا تستهدف طهران وحدها، بل تمس المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للصين أيضا. ومن هذه الزاوية، لم يكن الصراع الأمريكي الإيراني منفصلاً عن التنافس بين واشنطن وبكين، وهو ما جعل كلفة المواجهة الشاملة أعلى على جميع الأطراف ودفع نحو التسوية.

أما الملف النووي والاعتراف بالسيادة، فيكشفان حقيقة الاتفاق: إعادة ترتيب للتوازنات الإقليمية بما يخدم الاستثمار والتجارة، والوعود بعدم التدخل ليست ضمانة دائمة، بل انعكاس لموازين قوى مؤقتة. التجربة السابقة مع اتفاق ٢٠١٥ علمتنا أن أي تفاهم ينهار فور تغير الحسابات.

في الجانب الاقتصادي: رفع العقوبات، تحرير الأموال المجمدة، وخطة استثمار ب ٣٠٠ مليار دولار. لكن السؤال الجوهري: من سيستفيد؟ ضخ هذه الأموال في اقتصاد تسيطر عليه الدولة، بالتأكيد وسيلة لتقوية النظام وإطالة عمره، لكن السؤال لا يتعلق فقط بحجم الأموال، بل أيضا بالطبقات الاجتماعية التي ستستفيد منها وكيف ستتوزع ثمارها.

إن الاتفاق لم يخن "الشعب"، لأنه لا يوجد طرف واحد اسمه الشعب. المجتمع منقسم: قد يستفيد الرأسماليون والفئات المرتبطة بالدولة بصورة أكبر من تدفق الأموال والاستثمارات، بينما يحصل العمال والفقراء على بعض المكاسب المعيشية المحدودة مع استمرار علاقات الاستغلال الأساسية. تحسن المعيشة الناتج عن الاستثمارات ورفع العقوبات يؤدي الى تخفيف الضغوط الاقتصادية، لكنه لا يضمن الحرية السياسية أو

التحرر من التبعية الاقتصادية. فالطريق الوحيد للخلاص الحقيقي يبدأ من التنظيم المستقل للعمال والكادحين وعموم المجتمع لا من صفقات الحكومات.

للناس العاديين قد تتحسن المعيشة مؤقتاً: انخفاض الأسعار، تحسن العملة، فرص عمل، وتراجع خطر الحرب. هذه مكاسب حقيقية. لكنها تبقى محدودة ومؤقتة إن لم تترافق مع فتح الفضاء السياسي، وحق الناس في التنظيم المستقل، وحق الناس في تقرير مصيرهم.

هذا الاتفاق ليس انتصاراً للشعوب. إنه تسوية بين دولتين تحميان مصالحهما. مصلحة الجماهير لا تقاس بعدد المليارات التي ستدخل الخزينة، بل بمقدار مدى الحرية والمساواة والرفاه. مستقبل الاتفاق مرهون بمصالح الحكومات، أما مستقبل الشعوب فمرهون بقدرتها على الفعل المستقل، بعيداً عن استقطاب الأنظمة المتصارعة.

كلمة حول (اشتراكية) الزيدي
فالح مكطوف

بالمعنى المقلق والمخيف لا توجد اشتراكية في العراق، لأنَّ معنى الاشتراكية محدد بموجب منظريها الأوائل، (ماركس ولينين) وغيرهم من المنظرين، وفقاً لواقع مادي ملموس من الصعوبة استحداث غيره، فقد ميّزَ ماركس اشتراكيته في البيان الشيوعي، وعزلها عن الاشتراكيات الأخرى، وأطلق عليها أسم الشيوعية، لأنَّها تؤكد على الأصل الاجتماعي للثورة وهي الطبقة العاملة ودورها الرائد في تغيير المجتمع، ولا شيء غير ذلك سوى التنظير لهذه الحقيقة، ومؤكد أنَّ هذه الاشتراكية تبنى على انقاض النظام الرأسمالي، وتعقيد الموضوع يحتمل عدد غير قليل من وجهات النظر والجدل والنقاشات التي لا يتسع المجال لتناولها، والحقيقة فإن هذه الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة لم تبزغ في التاريخ إلا مرتين الأولى في كومونة باريس والثانية في ثورة أكتوبر 1917 العظيمة، التي انتهت بشكل مبكر وللأسف.

في المقابل أخذت رأسمالية الدولة معنى الاشتراكية كهوية مزيّفة لها وتم تسويقها للجماهير، كنموذج نهائي، وقد كان نصيب العراق من هذا التسويق هو ظهور هذا النموذج الذي يؤكد سيطرت القطاع العام وقطاع الدولة على الاقتصاد من دون منح فرصة للأشخاص بالانخراط في الاقتصاد، وكانت نماذج ملكية الدولة واضحة في التعليم والصحة والتعيين المركزي وغيرها، مما يعني تحمل الدولة بعض الأعباء.

إلا أنَّه وفي عام 1986 قررت حكومة البعث قلب الطاولة على ملكية الدولة، وكان الموضوع بحاجة إلى إطار تشريعي لكي تبدأ المرحلة الأولى من الخصخصة بنزع الوظيفة الاجتماعية للدولة، فقد صدر قانون (بيع وإيجار أموال الدولة) رقم 32 لسنة 1986 وبعد ذلك تمت إصدار بعض التعليمات من بعض الوزارات، لكي تتمكن من بيع أصول ملكيتها وفقاً لحاجة الدولة التي مرت بأزمة مالية أثنا حرب الثمان سنوات.

وكان الأثر الملموس لهذا القانون سريعاً، على شرائح واسعة من المجتمع، فمثلاً تم إلغاء الأقسام الداخلية لطلبة الجامعة وإلغاء المنحة التي كانت تصرف لهم شهريا، بمعدل (20) دينار، ثم إطلاق يد الأفراد بتأسيس الشركات الخاصة، رفع سعر البانزين في الأسواق وتم بيع بعض المحطات وتم رفع أسعار غيره من المواد الأخرى ، كذلك تم منع التعيين المركزي للخريجين، والتخلي عن آلاف العمال في القطاع العام بحجة فائض عن العمل، وإلغاء التسعيرة للمواد التي كانت تعتمدها الدولة حتى بالفواكه والخضار، وبعد ذلك تم تحويل العمال إلى موظفين ومصادرة أموال الضمان الاجتماعي للعمال، ومنع العمل النقابي بالقطاع العام وغير ذلك من إجراءات، كل تلك الإجراءات أثر على الطبقة العاملة والفقراء من الكادحين وتعمق الفارق بين الفقراء والأغنياء بشكل أكثر وضوحاً، ولقد استمرت سياسة الخصخصة هذه، لحين سقوط النظام، ومع ذلك فإنَّ ملامح القطاع العام وملكية وأصول الدولة ما زالت واضحة لم تمس في نسبة كبيرة منها.

من المؤسف أنَّ الملكية العامة، والقطاع العام، وملكية الدولة، يطلق عليها اسم (الاشتراكية)، بالرغم من براءة الاشتراكية من هذه المسميات، إلا أنَّها علقت في ذهن قليلي الخبرة بأنَّ الاشتراكية تنحصر في هذا المعنى، لذا أصبحت هذه الاشتراكية بمثابة الرمز الذي يجب أن ينال منه شذاذ الآفاق، ولكون الإطار القانوني، سبق وأن رسمه النظام السابق منذ (40) سنة، فلا مناص من استكمال هذا المشروع من قبل حكومات الاحتلال الأمريكي، الذي يصفق ويشجع الجريئين في الإقدام على محاربة (الاشتراكية) بمعنها (الزيدي) ولكون الأحزاب الشيعية هي التي تتصدى للحكم الفاسد فقد تم بناء منظومة توافق – (شيعي كردي سني) – على سرقة المال العام والسعي إلى إفلاس الدولة، إلا أن هذه الأحزاب لم تتجرأ وبطرح مباشر، لموضوع محاربة الاشتراكية، إلا بعد مجيء رؤساء حكومات لم يحسبوا على الأحزاب الشيعية، فقد طرح الكاظمي الورقة البيضاء سيئة الصيت وجاء بعده الزيدي ليستغل التراكم التشريعي والتشجيع من الفاسدين والجهات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي وحكومات مثل بريطانيا وأمريكا ليعلن عن تصفية كل ما يمت بصلة للقطاع العام وقد أطلق الزيدي عليه بالاشتراكية، إن الغاية هي سلب آخر مدخرات الشعب العراقي وخلق فجوة هائلة بين الفقراء والأغنياء، إن التضحية بسعر الدينار وتخفيض قيمته

والتلاعب به يعني تدمير ذوي الدخل المحدود وموظفي الدولة لأنَّ القدرة الشرائية لرواتبهم سوف تنخفض ولعل الاحتجاجات اليومية سوف يكون لها أثر كبير، ولا شك فإننا سنكون أمام ثورة عظيمة تنخرط فيها الفئات الفقيرة من المجتمع وسوف تكون شرارتها قريبة بقرب مباشرة الزيدي لمشروعه، وسوف ترتفع راية الاشتراكية الحقيقية بوجه الزيدي ومن خلفه القوى الرجعية

يجب إنهاء عمر الحكومة الطائفية!

عثماني حاجي مارف

يبدو واقع الساحة السياسية العراقية أكثر فوضوية واضطراباً وتيهاناً، حتى يكاد المرء يشعر أنه كلما حاول هذا البلد الخروج من أي مأزق صعب يواجهه، يقع في مأزق أعمق، وبعد تضليل وخداع باسم الحل، يدور في حلقة مفرغة.

إن جميع التحالفات بين الأطراف، كقوى الميليشيات الطائفية والإسلامية والقومية بتحالفاتها القديمة والجديدة، لم تحل ولن تحلّ مشاكل الوضع السياسي في العراق، بل زادت المشهد السياسي تعقيداً وغموضاً. وهذا مؤشر بأن الوضع السياسي في العراق بعد انتهاء حكم صدام قد أصبح جوهر المشاكل مثل حالة التيه وانعدام الأمن وعدم الاستقرار المستمر، وفي الوقت نفسه أصبح سبباً للعنف والخطر على حياة المواطنين.

إن سكان العراق بحاجة إلى قوة جماهيرية تكون قادرة على خوض معركة لإنهاء دور وحكم قوى الميليشيات الطائفية والإسلامية والقومية، و تأسيس سلطة تؤمن المشاركة المباشرة للجماهير في السلطة السياسية. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون الهدف تهيئة الأرضية لتأسيس دستور ودولة تُدار على أساس غير قومي وعلماني والمواطنة، وأن تكون عملية تتجه نحو تجسيد الحرية والمساواة. لكن قبل أي شيء في الوقت الحالي، يجب إنهاء جميع قوى الميليشيات بأي اسم كانت، في العراق والإقليم.

إن تجربة الحكومة العراقية الحالية مهما كانت الشعارات التي تطرحها بعض الاطراف - كقولهم إن السلاح يجب أن يكون بيد الدولة فقط، لا يمكن تحقيق ذلك على أساس تشكيل الحالي للحكومات ، وستبقى القوى المسلحة غير الحكومية على حالها. وفي الوقت نفسه، فإن البيئة السياسية والفكرية والاجتماعية التي تجسدت في حكومتي العراق الحالية وكردستان، بتمثيل من قوى الطائفية والإسلامية والقومية الرأسمالية والريعية، تبقى محمية، والتي تسمح باستمرار بعودة ظهور هذه القوى، أي يجب قطع الطريق على تلك البيئة.

وبالطبع، تواصل خلايا تنظيم داعش وأي فصيل متطرف وإرهابي الاستعداد لشن عمليات متفرقة، وهي متغلغلة داخل الميليشيات العاملة في العراق وسوريا، وربما يكون اختفاؤها الحالي خطوة نحو مرحلة أكثر عنفاً بالنسبة لتلك المنظمات التي لا تؤمن إلا بالعنف والسيطرة على المجتمع.

يعاني سكان العراق، بعد إنتهاء حكم الأيديولوجية البعثية القومية والشوفينية، على مدى السنوات الثلاث والعشرين الماضية، أكثر من أي وقت مضى من نوع من العنف الأيديولوجي الطائفي والإسلامي والقومي. فبعد احتلال العراق من قبل أمريكا، شهدنا حرباً أهلية دامية وخطيرة تحت غطاء رايات الطائفيين السني والشيعة، مما أدى إلى تفكك نسيج المجتمع. الإرهاب لا ينشأ في فراغ، بل يتغذى على التقسيمات والهويات المغلقة والشعور بالتمييز والتهميش. كلما أصبحت الدولة طرفاً في صراع الهويات، مثل الهوية الشيعية أو السنية أو الإسلامية أو القومية، فإنها في عالم الواقع لا تستطيع لعب دور الوسيط المحايد بين الأطراف السياسية والمواطنين، ولا أن توفر الظروف التي تضفي معنى على الحرية

وبهذا المعنى، فإن الدولة التي تكون هويتها إسلاميةً، مهما دعت إلى التعايش، لن يكون للتعايش المشترك أي معنى عملي أبداً. وكذلك الحال بالنسبة لدولة تقدس القومية، فلن يكون ذلك المجتمع مطمئناً. إن تقديس أي أيديولوجية هو الأرضية خصبة حقيقية للعنف والتطرف، وهي دائمة تحت فوهة بركان خطير.

إن التطرف، في جوهره، لا يُقاس بهوية طائفية أو دينية أو أي أيديولوجية، بل يصبح فكرة ونظاماً وسلوكاً قائماً على إلقضاء على الآخر، من خلال تقديس وفرض أفكاره وآرائه على المجتمع. ولهذا، فإن العنف والقمع والإرهاب يمثلون التعبير الفعلي لهذا النظام.

لايوجد فرق نظري جزهري بين عنف وتطرف داعش وعنف وتطرف الجماعات الطائفية المسلحة الممارس في العراق، كلاهما ينبعان من قناعة امتلاك الحقيقة المطلقة، وكلاهما يحاول فرض رؤيته على المجتمع، وكلاهما ينظر إلى خصومه كأعداء يجب إخضاعهم أو تدميرهم. كلاهما يمارس العنف باسم المذهب والدين.

إن الدولة التي تدين العنف والتطرف في مكان وتدعو للحرية، ولكن في مكان آخر تقدس أيديولوجيتها وتجسدها وتستخدم نفس الممارسات العنيفة، فإن دعوتها للحرية تكون زائفة وتتحول إلى مساومات وتجارة، وفي الوقت نفسه تفقد مصداقيتها ونفوذها.

وإذا ما عززت الدولة الانقسامات الطائفية أو أعطت الأولوية لهوية على أخرى، فإنها تكون متواطئة بشكل مباشر في تغذية المناخ الذي يولد العنف والتطرف.

وهذا يؤكد على أهمية فصل الدين والطائفية والقومية عن الدولة. فصل الدين عن الدولة لا يعني العداء للمتدينين أو قمع الخصائص الثقافية للمجتمع، بل يعني أن مؤسسات الدولة يجب أن تتعامل مع المواطنين على أساس المواطنة المتساوية، وليس على أساس الانتماء الطائفي والديني والقومي. عندما يشعر المواطنون أن حقوقهم مرتبطة بمكانتهم كمواطنين وليس بهويتهم، أو بعضويتهم في مجموعة دينية أو طائفية، فلن يحتاجوا للجوء إلى التطرف والعنف. أي دولة تتبع رؤية طائفية وهووية محددة في التشريع والإدارة والقضاء، لا يمكنها إقناع أي شخص بأنهم أحرار وشركاء متساوون في ذلك البلد.

إن العدالة المتمثلة في عدم الاعتراف الرسمي وتقديس أي أيديولوجية هي سلاح ضد التمييز والعنف. هذا النوع من العدالة يزيل البساط من تحت أقدام فرض الطائفية والإسلام والعشائرية والقومية، ويضمن المساواة بين المواطنين، ويتيح فرصاً متساوية للجميع، ويحمي حريات الأفراد، ويطبق القانون على الجميع دون تمييز. في بيئة كهذه، تقل جاذبية النقد والشتائم العدالة.والكلام الجارح والضغينة، وفي النهاية يصبح الدين والطائفية والقومية مسألة شخصية.

إن العراق وكردستان، وبشكل أوسع منطقة الشرق الأوسط، بحاجة إلى ثورة جماهيرية، يتم من خلالها تطهير جميع الأطراف والميول التي لا تفصل الدين وأي أيديولوجية عن الدولة، وقواتها المسلحة.

لا تزال مسألة تقييد السلاح بيد الدولة وحل الجماعات المسلحة، حتى الآن، كمصجر قلق طويل الأمد للجميع، وقد هيمنت على اتلوضع في المنطقة وتشكل مشكلة كبيرة. إن توقع أن تضع أمريكا حداً لهذه الحالة هو موقف غير صحيح وسلبي، لأن دور أمريكا ليس خفياً، وكيف تتعامل وتتفاوض مع تلك الأطراف والنزعات وقوى الميليشيات على أساس مصالحها. لقد أثبتت تجربة أمريكا أنها لا تفكر بأي شكل في إنهاء هذا الوضع ولا تعمل عليه، بل هي جزء أساسي في تشكيل واستمرارية هذا الوضع، وفي الوقت نفسه جعلت ظروف السعي لحركة جماهيرية لإنهاء هذا الوضع أكثر صعوبة وتعقيداً.

مع كل ذلك، يجب أن نرفع أصواتنا وجهودنا، ونبدأ حملة واسعة، ونقود حركة جماهيرية دفاعية وهجومية. إنها مهمة كل شخص يسعى للحرية، أن يسلك هذا الطريق لإخراج العراق وكردستان والمنطقة من هذا الوضع، وأن نعزز قوة لا يكون للهوية الدينية والطائفية والقومية أي مكان في

جدول أعمالها وبرنامجها، وأن تكون الحرية والتغيير وإنهاء جميع قوى الميليشيات برنامج عملها، وأن نخطو خطوات نحو تأمين المشاركة المباشرة للجماهير في السلطة السياسية.

نصر واحد. إنسانية واحدة!

بقلم: إبراهيم حسين

حادثة غرق الشابة العربية العراقية في مياه هورامان الكردستانية، وموجة التعاطف الهائلة والتنسيق الجماعي للإغاثة، هي عرضٌ جميلٌ لتلك الإنسانية، والروح الإنسانية، وروح المشاركة (الشيوعية) التي تنبض في أعماق البشرية. تلك الإنسانية التي بدا أنها ضلّت طريقها خلف ستار القومية، كسرت هذا القناع بهذه الحادثة وبرزت إلى النور.

على الرغم من وقوع هذه الكارثة، نشأ شعور جميل في القلوب بفعل بروز هذه الإنسانية من كل جانب. سالت الدموع من العيون، واهتزت القلوب بعذوبة تلك اللحظة.

كانت تلك لحظة انتصر فيها شيء ما في عمق هذه الإنسانية؛ انتصرت الإنسانية على العصبية، وتفوقت الأخلاق الإنسانية على الكراهية والضغينة، وتغلب التضامن والشعور بالمصير المشترك على التشتت والانقسام والكراهية القومية والدينية العمياء.

لسنوات طويلة، حاولت الخطابات والأيديولوجيات القومية والطائفية حصر البشر في قوالب ضيقة من الأمة والدين والعرق. لقد علّمونا أن ألم القريب أشدّ من ألم الغريب، لكن حادثة هورامان أثبتت أن هذه الأقنعة، مهما بدت صلبة، تذوب أمام حرارة "الأخلاق الإنسانية". ذلك الاهتزاز الذي أصاب أجساد كبار وصغار المواطنين في المنطقة، وبحثهم عن تلك الشابة العربية، أثبت أن الألم الإنساني له لغة عالمية. وهنا نرى أن العصبية والعمى والفرقة ليست صفات ذاتية، بل هي مرض مفروض ينهار مع أي تمرّد على الحقيقة الإنسانية.

عندما نتحدث عن "الشيوعية" بمعناها الإنساني والغريزي، فإننا نعني ذلك الترابط الذي لا ينقطع والذي يربط البشر معاً في اللحظات المصيرية. في هورامان، شهدنا تضامناً بشرياً هائلاً. لم يكن هذا قراراً حكومياً ولا واجباً إداريّاً؛ بل كان حركة تطوعية أصبحت فيها الألم شيئاً مشتركاً. كل من خطا خطوة في ذلك الميدان، لم يعمل كفرد، بل كجزء من جسد موحّد. هذا هو جوهر الاشتراكية الواقعي والإنساني: المكان الذي تختفي فيه الحدود بين "أنا" و"هو"، وتُعنى بسلامة ووجود الآخر بقدر ما تعنى بوجودك أنت.

ذلك الشعور الجميل الذي تشكل في القلوب رغم مرارة الكارثة، مصدره إدراك انتصار عظيم: انتصار "الرحمة على الكراهية". في شرق أوسط جُرح لعقود بالضغينة والانقسامات الطائفية والقومية، كان النداء المشترك لإنقاذ حياة واحدة كالمطر على أرض عطشى. تلك الدموع التي ذرفت لتلك الشابة، لم تكن من أجلها فقط؛ بل كانت من أجل ولادة تلك الإنسانية التي كنا نظن أنها دفنت تحت أنقاض السياسات الحديثة. هذه الدموع جرفت الحدود المفروضة بين العراق وإيران، وبين العرب والأكراد، وفتحت طريقاً أخضر للتعاطف.

الدرس الكبير من هذه الحادثة لمستقبل البشرية هو: إذا كان البشر قادرين على الاتحاد والتضحية بهذا الشكل أمام كارثة طبيعية، فلماذا لا يستطيعون الاتحاد أمام الكوارث المصطنعة كالقمع والفقر والحرب؟ أثبتت لنا هذه الحادثة أن "قوة الخلاص" تكمن في قلوب الجماهير نفسها. إذا تحررت هذه الإمكانات الهائلة من الإنسانية والتضامن من قيود العصبية وسلاسلها، يمكن أن تصبح قوة منظمة لا تكتفي بإنقاذ غريق، بل تنهض لتحرير البشرية جمعاء من أغلال الظلم والاضطهاد.

حادثة هورامان لم تكن مجرد حدث عابر، بل كانت بياناً حيّاً. بياناً أعلن: "الحدود أكذوبة، لكن الآلام والآمال حقيقة." أثبتت هذه الحادثة أن الاشتراكية والإنسانية لا تنبعان من الكتب النظرية، بل تنبضان في أعماق قلوب البشرية، وكلما سنحت لهما فرصة ينهضان ويخرجان إلى النور، وبسبب تجذّرهما العميق في كيان الإنسان الشغوف، فهما قادران على الانتصار!